

وإذ تحيط على بتقرير المقرر الخاص (٢٥) ،
وإذ تأخذ في اعتبارها ما يتسم به هذا الموضوع من أهمية
واستعجال ،

١ - تدعو لجنة القانون الدولي إلى مواصلة أعمالها في إعداد مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها وذلك بأن تعدد ، كخطوة أولى ، مقدمة وفقاً للفقرة ٦٧ من تقريرها عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين (٢٦) . وكذلك قائمة بالجرائم وفقاً للفقرة ٦٩ من ذلك التقرير :

٢ - ترجو من الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالمسائل التي أثيرت في الفقرة ٦٩ من تقرير لجنة القانون الدولي (٢٧) وأن يوردها في تقرير يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين بغية اتخاذ القرار اللازم بشأنها في الوقت المناسب :

٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين ، البند المعنون «مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها» ، وأن ينظر فيه بالاقتران مع دراسة تقرير لجنة القانون الدولي .

المجلس العامة ١٠١ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣

١٢٣/٢٨ - تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية
إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٩/٣١ المؤرخ في ٨ شرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى مواصلة بحث مشروع المعايدة العالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية (٢٨) ، فضلاً عن الاقتراحات الأخرى التي قدمت أثناء النظر في هذا البند .

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٥٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي أشأت بموجبه اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ،

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين البند المعنون «تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية» .

المجلس العامة ١٠١ ١٩٨٣ كانون الأول / ديسمبر

١٣٢/٢٨ - مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها

إن الجمعية العامة ،
إذ تضع في اعتبارها الفقرة ١ (أ) من المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تنص على أن تضع الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات يقصد تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدويته .

وإذ تشير إلى قرارها ١٧٧ (د - ٢) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي وجهت فيه لجنة القانون الدولي إلى إعداد مشروع قانون للجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها .

وقد نظرت في مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها الذي أعدته لجنة القانون الدولي وقدمه إلى الجمعية العامة في سنة ١٩٥٤ (٢٩) .

وإذ تشير إلى اعتقادها بأن إعداد قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها يمكن أن يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين ومن ثم في تعزيز وتنفيذ المفاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وإذ تشير إلى قرارها ١٠٦/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الذي دعت فيه لجنة القانون الدولي إلى استئناف أعمالها . بهدف إعداد مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها . وبحثه بالأولوية المطلوبة من أجل استعراضه . أخذة في اعتبارها النتائج التي تحققت في عملية التطوير التدريجي للقانون الدولي .

وإذ تأخذ في اعتبارها الآراء التي تم التعبير عنها أثناء المناقشة التي جرت بشأن هذا البند في الدورة الحالية (٣٠) .

(٢٥) المرجع نفسه . الدورة التاسعة ، الملحق رقم ٩ (A/2693/A) . الفقرة ٥٤ .

(٢٦) المرجع نفسه . الدورة الثامنة والثلاثون ، اللجنة السادسة ، الملحق رقم ٤٣ . ومن ٤٩ إلى ٥٤ . و ٧٠ : والمرجع نفسه . اللجنة السادسة ، كراس الدورة ، التصويب .

(٢٧) المرجع نفسه . الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٤١ (A/34/41 , Corr. 1) ، المرفق .